

Distr.  
GENERAL

S/PRST/1994/22  
3 May 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



### بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٣٧٢ المعقودة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلم"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"بدأ مجلس الأمن، إدراكاً منه لمسؤوليته الأساسية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، النظر في تقرير الأمين العام المعنون "تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم" المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/26450). ويرحب مجلس الأمن بالشرح المفيد الذي يقدمه التقرير للتدابير التي اتخذها الأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بعمليات حفظ السلم. ويلاحظ مجلس الأمن أن هذا التقرير يعقب تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (S/24111) وأنه يأتي استجابة للبيانات الصادرة عن رؤساء مجلس الأمن المتعاقبين بشأن "خطة للسلام"، ومنها بشكل خاص البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25859).

"ويحيط مجلس الأمن علماً بأن التقرير المعنون "تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم" قد أُحيل إلى الجمعية العامة، كما يحيط علماً بأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم قد تقدمت بتوصيات بشأن ذلك التقرير.

### "إنشاء عمليات حفظ السلم"

يشير مجلس الأمن إلى أن البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25859) ذكر، في جملة أمور، أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينبغي الاضطلاع بها وفقاً لعدد من المبادئ التنفيذية، تمشياً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الإطار، يدرك مجلس الأمن الحاجة إلى أن تكون الأهداف السياسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والولاية المتعلقة بها وتكاليفها، وحيثما أمكن، الإطار الزمني التقديري لها، واضحة ودقيقة، كما يدرك وجوب أن تكون الحالة المقتضية لولايات عمليات حفظ السلم خاضعة لاستعراض دوري. وسيستجيب المجلس للحالات على أساس كل حالة على حدة. ويرى المجلس، دون مساس بقدرته على ذلك وعلى الاستجابة بسرعة وبمرونة كما تقتضي الظروف، أن العوامل التالية، ضمن عوامل أخرى، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عندما يكون إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلم مطروحاً للبحث:

../.

- ما إذا كانت توجد حالة يحتمل أن يعرض استمرارها السلم والأمن الدوليين للخطر أو يشكل تهديدا لهما؛

- ما إذا كانت المنظمات والترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية قائمة ومستعدة وقادرة على المساعدة في إيجاد حل لتلك الحالة؛

- ما إذا كان هناك وقف إطلاق نار وما إذا كانت الأطراف قد التزمت بعملية سلم تهدف الى التوصل الى تسوية سياسية؛

- ما إذا كان يوجد هدف سياسي واضح وما اذا كان يمكن أن يعبر عنه بوضوح في الولاية؛

- ما إذا كان يمكن صياغة ولاية دقيقة لعملية تابعة للأمم المتحدة؛

- ما اذا كان يمكن بصورة معقولة ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك بوجه خاص ما اذا كان يمكن الحصول على ضمانات معقولة من الأطراف أو الفئات الرئيسية بشأن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة؛ وفي هذا الصدد يؤكد من جديد بيانه المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25493) و قراره ٨٦٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

"وينبغي كذلك أن يزود مجلس الأمن بتقدير للتكاليف المسقطة لمرحلة البداية (ال ٩٠ يوما الأولى) من العملية والستة أشهر الأولى، وكذلك للزيادة الناجمة في مجموع نفقات الأمم المتحدة السنوية المسقطة لحفظ السلم، وينبغي أن يحاط علما بإمكانية توفر موارد للعملية الجديدة.

"ويؤكد مجلس الأمن على الحاجة الى التعاون الكامل من جانب الأطراف المعنيين في تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلم وكذلك تنفيذ مقررات مجلس الأمن ذات الصلة.

#### "الاستعراض المستمر للعمليات"

يلحظ مجلس الأمن أن تزايد عدد وتعدد عمليات حفظ السلم والحالات التي يحتمل أن تفضي الى تقديم اقتراحات تدعو الى القيام بعمليات لحفظ السلم، قد يتطلب اتخاذ تدابير

لتحسين جودة وسرعة تدفق المعلومات المتوفرة لدعم عملية صنع القرارات من جانب المجلس. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود المعززة التي تبذلها الأمانة العامة لتوفير معلومات للمجلس ويؤكد على أهمية زيادة تحسين المعلومات التي يزود بها أعضاء المجلس بصدد المسائل ذات الأهمية الخاصة.

"الاتصال بالدول غير الأعضاء في مجلس الأمن (بما فيها البلدان المساهمة بقوات)  
يسلم مجلس الأمن بما لمقراراته المتعلقة بعمليات حفظ السلم من آثار على أعضاء الأمم المتحدة، وخاصة البلدان المساهمة بقوات.

"ويرحب مجلس الأمن بزيادة الاتصال بين أعضاء المجلس والدول غير الأعضاء فيه ويرى أن ممارسة المشاورات الشهرية بين رئيس مجلس الأمن والمجموعات المختصة من الدول الأعضاء بشأن برنامج عمل المجلس (الذي يشمل مسائل تتعلق بعمليات حفظ السلم) يجب أن تستمر.

"ويدرك مجلس الأمن ضرورة تعزيز المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم، بما في ذلك التخطيط لها وإدارتها وتنسيقها، لا سيما عندما يكون من المرتقب إجراء تمديدات طويلة لولاية عملية ما. ويمكن أن تتخذ هذه المشاورات أشكالاً متنوعة تشمل الدول الأعضاء، والبلدان المساهمة بقوات، وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة.

"ويرى مجلس الأمن أنه عندما تستجد أحداث هامة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم، بما في ذلك القرارات القاضية بتغيير أو تمديد ولاية ما، تكون هناك حاجة خاصة إلى أن يسعى أعضاء المجلس إلى تبادل الآراء مع البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك استخدام الاتصالات غير الرسمية بين رئيس المجلس أو أعضائه والبلدان المساهمة بقوات.

"وإن الممارسة الأخيرة من جانب الأمانة العامة المتمثلة في عقد اجتماعات للبلدان المساهمة بقوات في حضور أعضاء المجلس، حسب الاقتضاء، ممارسة تلقى الترحيب وينبغي تطويرها. ويشجع المجلس أيضاً الأمانة العامة على عقد اجتماعات منتظمة للمساهمين بقوات وأعضاء المجلس للاستماع إلى التقارير الواردة من الممثلين الخاصين للأمين العام أو من قادة

القوات، وحسب الاقتضاء على توفير تقارير عن حالة عمليات حفظ السلم على فترات متواترة ومنتظمة.

"وسيبقي مجلس الأمن ترتيبات الاتصال مع الدول غير الأعضاء في المجلس قيد الاستعراض.

#### "الترتيبات الاحتياطية"

يلقى مجلس الأمن أهمية كبيرة على تحسين قدرة الأمم المتحدة على مواجهة الحاجة الى سرعة وزع عمليات حفظ السلم وتعزيزها.

"ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن الترتيبات والقدرات الاحتياطية. ويحيط مجلس الأمن علما باعتزام الأمين العام وضع ترتيبات احتياطية للقدرات التي يمكن للدول الأعضاء الاحتفاظ بها في حالة تأهب متفق عليها، كمساهمة ممكنة في أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، ويرحب بالالتزامات التي التزم بها عدد من الدول الأعضاء.

"ويرحب مجلس الأمن بطلب الأمين العام الى الدول الأعضاء أن تستجيب لهذه المبادرة ويشجع الدول الأعضاء على فعل ذلك قدر الإمكان.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية الى ضم أفراد مدنيين، كالشرطة، في المبادرة الراهنة لتخطيط الترتيبات الاحتياطية.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام أيضا على كفاءة استمرار وحدة ادارة الترتيبات الاحتياطية في عملها، بما في ذلك الاستكمال الدوري لقائمة الوحدات والموارد.

"ويطلب مجلس الأمن الى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وبعد ذلك بواقع مرة على الأقل سنويا، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه المبادرة.

"وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد الاستعراض لوضع التوصيات أو اتخاذ القرارات المطلوبة في هذا الصدد.

### "الأفراد المدنيين"

يرحب مجلس الأمن بالملاحظات التي أبدتها الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بالأفراد المدنيين، بما في ذلك الشرطة المدنية، ويدعو الدول الأعضاء الى الاستجابة على نحو ايجابي لطلبات المساهمة بمثل هؤلاء الأفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم.

"ويولي مجلس الأمن أهمية للتنسيق الكامل بين مختلف عناصر عملية حفظ السلم، العسكرية والمدنية، وخاصة العنصر المتعدد الجوانب. وينبغي أن يمتد هذا التنسيق ليشمل تخطيط العملية وتنفيذها، في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان على حد سواء.

### "التدريب"

يقر مجلس الأمن بأن تدريب الأفراد لعمليات حفظ السلم هو أساسا مسؤولية الدول الأعضاء، ويشجع مع ذلك الأمانة العامة على مواصلة وضع مبادئ توجيهية ومعايير أداء أساسية وتوفير مواد وصفية.

"ويحيط مجلس الأمن علما بتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم فيما يتعلق بتدريب أفراد حفظ السلم. ويدعو المجلس الدول الأعضاء الى التعاون في توفير التسهيلات لهذا الغرض.

### "القيادة والتوجيه"

يؤكد مجلس الأمن على أنه ينبغي أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، كمبدأ رئيسي، خاضعة لتوجيه الأمم المتحدة للعمليات.

"ويرحب مجلس الأمن بطلب الجمعية العامة (القرار ٤٣/٤٨) أن يعمد الأمين العام، بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والدول الأعضاء المهمة الأخرى، الى اتخاذ اجراء عاجل بشأن مسألة القيادة والتوجيه، ويحيط علما بتعليقات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ ويتطلع الى تلقي تقريره القادم عن هذه المسألة.

### "المسائل المالية والإدارية"

إن مجلس الأمن، إذ يضع في اعتباره مسؤوليات الجمعية العامة بموجب المادة ١٧ من الميثاق، يحيط علما بملاحظات وتوصيات الأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بميزانيات عمليات

حفظ السلم الواردة في تقريره المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤. ويحيط علما أيضا بأن تقريره قد أُحيل إلى الجمعية العامة لتنظر فيه .

"ويؤكد مجلس الأمن أن من اللازم أن تقدم الأمانة العامة تقديرات الآثار المالية المترتبة على عمليات حفظ السلم قبل اتخاذ قرارات بشأن الولايات أو التمديد وذلك كي يتسنى للمجلس أن يتصرف تصرفا ماليا مسؤولا.

"الخلاصة"

سيولي مجلس الأمن مزيدا من النظر للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام".

-----